

نشرة اقتصاد في اسبوع

الدولار يسجل ارتفاعاً يصل الى ما فوق 300 ليرة في اسبوع

صاغة دمشق يعلنون توقفهم عن العمل بسبب ارتفاع أسعار الذهب

متأثراً بارتفاع الدولار الذهب يسجل 5650 ليرة للغرام

مصرف سوريا المركزي يجتمع مع مؤسسات

الصرافة للتدخل ب 50 مليون يورو

سوق الالكترونيات في دمشق يعاني من ركود و لكنه الأكثر منافسة

محلل اقتصادي: قرار رفع سعر الأدوية يعتبر مقبولاً

وله مبرراته الاقتصادية

محلل اقتصادي: عملية رفع سعر الصرف تتم بطريقة مخططة

و لا تتبع عوامل العرض و الطلب

تفاصيل عن سعر الفيزا والوثائق المطلوبة من السوريين لدخول مصر

قرارات الحكومة اليوم: مشروع قانون الدولار و قرار بتوفير الدولار للتجار

و للمواطنين بسعر 250 ليرة

صدور التعليمات التنفيذية لقانون زيادة الرسوم و الضرائب 5% بهدف إعادة الإعمار



الدولار يسجل ارتفاعاً يصل الى ما فوق 300 ليرة في اسبوع

سجل الدولار ارتفاعاً في السوق السوداء حيث قفز 10 ليرات في بداية الاسبوع محققاً سعر 240 ليرة للمبيع و سعر الشراء 235 كما وصل سعره لدى بعض تجار السوق إلى 250 مواصلاً ارتفاعه الى 304 لكن مع جمود للسوق و عدم توفر العرض و الطلب و برأي محللين أنه ارتفاع وهمي غير اضع لقانون العرض و الطلب.

صاغة دمشق يعلنون توقفهم عن العمل بسبب ارتفاع أسعار الذهب

إقبال على شراء المشغولات الذهبية والحلي

أوضح صاغة دمشق لصحيفة "الوطن" المحلية، أنهم ابتعدوا عن البيع وليس وقفه لساعات فقط، بالنظر إلى أن البيع بسعر ومن ثم ارتفاع السعر مرة أخرى يسجل على الصاغة خسائر كبيرة، تبعاً لأن الصانع يشتري مباشرة كمية الذهب نفسها التي باعها وفي اللحظة نفسها، فإن باع الآن بسعر 8500 ليرة سورية للغرام الواحد، وارتفع السعر بمقدار بعد البيع وقبل الشراء، يكون الصانع قد خسر مقدار الارتفاع نفسه، ولاسيما أن المواطنين يقبلون على شراء الذهب على الرغم من ارتفاع سعره لتحقيق أرباح ناجمة عن ارتفاع أكبر مرشح الذهب له، في حال ارتفاع سعر صرف الدولار السوق السوداء.

ووصفت الصحيفة إجابات الصاغة التي حصلت عليها خلال جولة ميدانية بأنها "إجماع"، حيث اعتبروا أنّ: "الإقبال الأكبر من قبل المستهلكين يسجل لمصلحة المشغولات الذهبية والحلي بالدرجة الأولى، على حين يسجل ذهب الادخار من ليرات وأونصات ذهبية المرتبة الثانية من حيث الإقبال".

وأوضحوا بأن المواطن يتحمل خسارة أجرة الصياغة والصناعة، نظراً للربح الذي يحققه من ارتفاع سعر غرام الذهب.

وأشاروا في الوقت نفسه إلى إجماع الصاغة عن شراء الذهب من المواطنين القليلين، الذين يعرضونه للبيع نظراً لارتفاع أسعاره، مع الأخذ بالحسبان أن أغلبية المواطنين لا يبيعون الذهب في الفترة الحالية على أمل تحقيق ربح أكبر في حال ارتفعت أسعار الذهب أكثر خلال الأيام المقبلة.

وارتفع الذهب بشكل جنوني أيضاً مسجلاً ارتفاعاً في يوم واحد يصل إلى 600 ليرة سورية، بالنظر إلى تسجيل غرام الذهب من عيار 21 قيراطاً سعر 8500 ليرة سورية مقابل سعر 7900 يوم الأحد، أما غرام الذهب من عيار 18 قيراطاً فقد سجل يوم أمس سعر 7285 ليرة سورية، مقابل سعر 6771 ليرة سورية يوم الأحد الذي قبله.



متأثراً بارتفاع الدولار الذهب يسجل 5650 ليرة للغرام

وصل سعر الذهب اليوم إلى 8500 ليرة سورية للغرام الـ21، وسعر 7286 ليرة سورية للغرام الـ18 مرتفعاً 600 ليرة عن يوم السبت الماضي، بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء حيث قفز 10 ليرات عن صباح أمس محققاً سعر 240 ليرة للمبيع وسعر 235 ليرة للشراء، كما وصل السعر لدى بعض تجار السوق إلى 250 مع جمود حركة البيع.

وكان غرام الذهب حقق يوم السبت الماضي، سعر 7900 ليرة للغرام الـ21 وسعر 6771 ليرة للغرام الـ81.

وكان رئيس "الجمعية الحرفية للصاغة والمجوهرات في دمشق" غسان جزماتي: بين الشهر الجاري، أن سعر الذهب الحالي يعتبر السعر الأعلى في تاريخ الذهب في سورية، وأن ارتفاع أسعار الذهب محلياً يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء، لجهة الجنون الذي أصابه بعد ثبات شبه أفقي لمدة لا تقل عن أسبوعين اثنتين.

وذكر أصحاب ورشات صناعة ذهب في دمشق مؤخراً، أن العديد من السوريين الذين يرغبون بالزواج لجؤوا في الآونة الأخيرة إلى شراء الذهب من عيار الـ12 ، كبديل لعيار الـ21 والـ18، خاصة بعد الارتفاع الكبير لسعر الذهب، مشيرين إلى أن الذهب البرازيلي والمجوهرات التقليدية أصبح أحد البدائل بالنسبة للمتزوجين أيضاً في هذه الأحداث.

يشار إلى أن رئيس "الجمعية الحرفية للصاغة والمجوهرات" غسان جزماتي كان قال إن: "الجمعية ستصدر ليرة ذهبية سورية من عيار 21 قيراط بوزن 8 غرامات ذهبية، ينقش على وجهها الأول شعار الجمهورية العربية السورية وهو النسر باسط الجناحين، في حين سيتضمن الوجه الثاني لهذه الليرة نقشا يوضح التألف والتعاقد الذي يسود المجتمع السوري".

ويأتي ارتفاع سعر الذهب بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء حيث حقق سعر 240 ليرة للمبيع و235 ليرة للشراء وسط توقف حركة البيع، مرتفعاً 10 ليرات عن صباح أمس حيث كان حقق سعر 230 ليرة للمبيع و228 ليرة للشراء.

وقال أحد التجار في السوق لـ"الاقتصادي"، إن: "ارتفاع سعر الدولار يأتي مع توقف حركة البيع"، مشيراً إلى "عدم تواجد الدولار في السوق".

بدوره، قال أحد مدراء شركات الصرافة للموقع، إنه: "عندما تريد شركات الصرافة إيصال الحوالات التي تصلها بالدولار للزبائن تطلب من البنوك المال، لكن البنوك تقول للشركات إنها لا تملك الدولار وتعطيهم مكانه يورو، وهذا الأمر لا يقبله الزبائن الذين يقولون نريد المال بالدولار كما تم تحويله لنا".

و كان سعر الدولار في السوق السوداء قفز 18 الشهر الماضي إلى سعر 205 ليرات للمبيع و199 ليرة للشراء، ومالبت أن انخفض 15 ليرة ليعود إلى الارتفاع مجددا تدريجيا حتى وصل إلى سعره الحالي.

وأثر ارتفاع سعر الدولار في السوق على أسعار مختلف المواد والسلع في الأسواق بالإضافة إلى أسعار الذهب التي ارتفعت إلى درجة غير مسبوقة في سورية، ماألزم العديد من أصحاب الأعمال في البلاد إلى رفع رواتب عمالهم، كما صدر مؤخرا مرسوم تشريعي يقضي بزيادة رواتب الموظفين والعسكريين والمتقاعدين.

وتوقعت صحيفة رسمية أمس، أن يصل سعر الدولار إلى 250 ليرة مع بداية شهر رمضان.

وكان حاكم "مصرف سورية المركزي" أديب ميالة طلب من المواطن أن "يتحلى بالصبر والسلوان والتحمل، والابتعاد عن فكرة أن هناك انهيار لليرة لأن الانهيار يعني النهاية وبالتالي استبدال الانهيار بتراجع في سعر صرف الليرة لان استدام مصطلح الانهيار له وقع صعب"، مبينا أن "معدل التضخم في سورية وصل إلى 45% بداية 2013".

وألقى النائب الاقتصادي قدي جميل في معرض رده على استجواب أعضاء "مجلس الشعب"، بالمسؤولية على حاكم "مصرف سورية المركزي"، كجهة منفذة للقرارات الحكومية ذات العلاقة بسعر الصرف.

يشار إلى أن نشرة لـ"مجلس الوزراء"، كانت كشفت أن سعر صرف الليرة وسطيا مقابل الدولار تراجع في الربع الرابع للعام 2012 إلى حوالي 71.29 ليرة، مشيرة إلى أن انكماش الاقتصاد السوري قلل الطلب على السلع المستوردة.

مصرف سوريا المركزي يجتمع مع مؤسسات

الصرافة للتدخل ب 50 مليون يورو.

أخبار عن أن "مصرف سورية المركزي" أديب ميالة، سيجتمع غداً بمؤسسات الصرافة لبيع المبالغ المطلوبة من أجل تغطية السوق من القطع الأجنبي والمقدرة بنحو 50 مليون يورو.

جاء هذا القرار بعد قفزات شهدتها سعر الدولار في السوق السوداء بلغت بين 280 للشراء و300 ل.س للمبيع مع بيع نادر جداً.

وأثر الاضطراب الشديد والهبوط الحاد في سعر الليرة السورية امام العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار واليورو إلى إرباك جميع أسواق السلع والذهب، حيث ارتفع سعر الذهب اليوم بمقدار ألف ليرة عن سعر الأمس، مع اقبال سوق الصاغة بعد ظهر اليوم، رغم ان الدولار يسجل هذه الأيام عالمياً ادنى اسعاره منذ أربعين عاماً، حيث بلغ اليوم 1245.31 دولاراً للأونصة.

وقدم حاكم "مصرف سورية المركزي" اديب ميالة اليوم أمام الحكومة عرضاً لواقع الليرة السورية والإجراءات المتخذة للمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة السورية، معتبراً أن هناك "حرباً إعلامية كاذبة ومضللة ترافق الحرب الاقتصادية الشاملة تستهدف الاقتصاد الوطني وزعزعة ثقة المواطن بالإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة الواقع الاقتصادي إلى جانب وجود بعض التصريحات غير المسؤولة التي تصب في جوقه الحرب الإعلامية المضللة سواء بحسن نيتها أو غيرها".

وأكد ميالة حرص المصرف المركزي على الحفاظ على أسعار الصرف وعدم ترتيب اعباء اضافية على المواطن مبيناً أنه مع اشتداد الأزمة والحرب الاقتصادية الشاملة، وتوقف المعامل عن الانتاج حصلت بعض الانزياحات في سعر الصرف، وأن الإجراءات التي تم اتخاذها كانت ضرورية مجدداً التأكيد على أن مصرف سورية المركزي لديه احتياطي جيد من القطع الأجنبي وقادر على الضخ في السوق في الوقت المناسب.

سوق الالكترونيات في دمشق يعاني من ركود و لكنه الأكثر منافسة

أوضح تقرير صادر عن "الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار" حول سوق الالكترونيات في منطقة البحصه بدمشق، أن سوق الهواتف المحمولة، أكثر الأسواق منافسة، ولم يتأثر بشكل كبير في الأزمة، بسبب اعتماد هذا السوق على بيع ملحقات الأجهزة واكسسوارتها، مع ملاحظة انخفاض هامش الربح للتجار أو المستوردين، بسبب التسارع في تحديث الأجهزة وملحقاتها، ما يضطر التاجر إلى بيع البضائع الموجودة لديه بربح بسيط من أجل شراء بضائع جديدة تلبى حاجة السوق.

وأشارت الهيئة وفق صحيفة "الوطن" المحلية، إلى لجوء بعض التجار إلى تصريف البضائع المخزنة وإغراق السوق بها، والتي غالباً ما تكون جودتها منخفضة هروباً من كساد هذه البضاعة، وتركيز التجار على بيع ملحقات الأجهزة المحمولة، وقطع الصيانة أكثر من بيع الأجهزة الحديثة بحد ذاتها بسبب الأزمة التي يمر بها البلد.

وأوضح التقرير أن استيراد الحواسيب يتم من الصين وعدد من دول آسيا عن طريق مطار دبي، ومنه إلى سورية، ويقوم الكثير من تجار منطقة البحصه بعمليات الاستيراد والبيع بشكل مباشر للمستهلك ولتجار المفرق في الأحياء والبلدات في سورية.

ولاحظت الهيئة اشتداد المنافسة في هذا السوق بين التجار قبل الأزمة وأثناءها ولو كان هامش الربح قليلاً، بغية تصريف المخزون القديم واستيراد الحديثة منها من أجل بقاء التاجر في السوق، إذ إن هامش الربح لا يتجاوز 5% كان جيداً قبل الأزمة مقارنة بنسبة المبيع التي انخفضت بشكل كبير، فحاسب شخصي يبلغ ربحه بين 400 إلى 500 ليرة وهذا الربح لم يتغير حتى الآن ولكن ارتفعت أسعار القطع وانخفضت نسبة الشراء.

وكشفت الهيئة عن أن السوق يعاني من حالة ركود كبيرة نتيجة الأزمة التي تمر بها سورية بعد أن كان من أكثر الأسواق مبيعاً في سورية، وأن حجم أعمال أي تاجر في هذا السوق انخفض بنسبة بين 40 - 50%، خاصة سوق الحواسيب الشخصية، وبالنسبة لمشاركة التجار في العقود التي تبرمها الدولة "المشتريات الحكومية"، فالتاجر لا يرتبط بشكل مباشر بها لكنه يمولها عن طريق أشخاص لهم ارتباطاتهم، بجهات عامة.

وبينت الهيئة أن حالة أسعار سوق الحواسيب الشخصية أو المحمولة تنخفض أسعارها عالمياً، وذلك لظهور تقنيات جديدة تستخدم في الأجهزة الأحدث، إلا أنه بسبب ضعف القوة الشرائية وتقلب سعر الدولار في سورية أدى إلى انخفاض عروض الأجهزة، كما تراجعت تجارة الحواسيب الشخصية بسبب الإقبال المتزايد على شراء الحواسيب المحمولة، وهناك ارتفاع في السعر من الشركات الأم العالمية المنتجة لذاكر الحاسب من قبل عدة شركات تنتجها هذه الشركات بنسبة 25% للسعر العالمي لها فضلاً عن مقارنتها بالليرة السورية، إضافة لزيادة أسعار قطع الحواسيب الشخصية، التي تعود إلى ارتفاع سعر شحن هذه القطع وصيانتها في الشركة الأم.

وخلصت الهيئة إلى أن سوق الحواسيب كان يعتبر من أكثر الأسواق منافسة قبل الأزمة، إلا أنه بعد غياب المناخ التنافسي منه أصبح من أكثر الأسواق ركوداً لتأثره بالأزمة الحالية، وانخفاض القوة الشرائية لدى المستهلك أدى إلى قلة الطلب على البضائع بشكل عام وعلى سوق الحواسيب بشكل خاص، وذلك بسبب اعتبار الالكترونيات من الكماليات، وارتفاع أسعار الحواسيب وملحقاتها بسبب ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي، وإحجام التجار والشركات عن تقديم عروض سعرية للحواسيب بسبب تقلبات الأسعار المرتبطة بسعر القطع الأجنبي، واستغلال جهل الزبائن بالموصفات الفنية للحواسيب كبائع حواسيب معاد تصنيعها على أنها جديدة.

أما سوق الهواتف المحمولة الذي شمل سوق برج دمشق بحسب الهيئة، فهو من أكثر الأسواق منافسة بشكل عام وفي مجال الإلكترونيات بشكل خاص، والتركيز في المبيعات في برج دمشق، يعتمد على الاكسسوارات المستوردة من الصين وقلة مبيعات الهواتف المحمولة الحديثة واقتصاد المبيعات على القطع الملحقة أو قطع الصيانة، ويعتمد السوق حالياً على صيانة الأجهزة أكثر من مبيعها وذلك بسبب توقف استيراد الأجهزة الصينية التي يتعامل بها، كما أنه بالنسبة لقطع الصيانة فإن هناك عدداً من التجار يتحكمون بالسعر عند ندرة هذه القطع.

ولاحظت الهيئة أن أسعار الأجهزة الصينية كانت تتراوح بين 2000 إلى 3500 ليرة، أما الآن فيتراوح سعرها من 3500 إلى 20000 ليرة، بسبب صعوبة استيراد الأجهزة الأنفة الذكر بالإضافة إلى ارتفاع جودتها واستخدام تقنيات عالية محاكية لنظام أندرويد ونظام اللمس الحراري للشاشة.

ودعت الهيئة في ختام تقريرها إلى وضع آلية لتعديل البنود الجمركية لتنظيم قوائم واضحة ومصنفة، تصنيفاً دقيقاً خاصة بالالكترونيات بعيداً عن المحسوبة، والإسراع في تعديل قانون العقود رقم 51 لعام 2004 لتوفيقه مع قانون المنافسة ومنع الاحتكار، ولاسيما فيما يخص وضع قيود أو شروط مسبقة أو تمييزية

محلل اقتصادي: قرار رفع سعر الأدوية يعتبر مقبولاً

وله مبرراته الاقتصادية

أكد المحلل المالي والاقتصادي محمد وائل حبش أنه لوحظ مؤخراً، أن عملية رفع سعر صرف الليرة أمام الدولار تتم بطريقة مخططة وممنهجة وإدارية، ولا تتبع لعوامل العرض والطلب والتنافسية في السوق، كما يحاول الكثير من المسؤولين الاقتصاديين إقناع المواطنين، بأن تعرقل العجلة الإنتاجية هو ما يؤثر على سعر صرف الليرة السورية.

وأضاف حبش لموقع "سيريانديز" الإلكتروني: "كل التبريرات الحكومية لا تفيد طالما أن المواطن يرى العديد من الحلول غير المطبقة، و الثغرات الواضحة، فالمواطن سينفهم المشكلة الاقتصادية تماماً إن قامت الحكومة بتأدية كل ما تستطيعه من سياسات صحيحة وإجراءات فعالة".

واعتبر أن الليرة السورية مسؤولية الجميع من مواطنين وحكومة، لكن بالمقابل نجد المهدئات من الحكومة و ليس الأفعال، و حتى وإن كان هناك أفعال فلن تكون محمودة و مشكورة إن لم يكن لها نتائج على الواقع

تفاصيل عن سعر الفيزا والوثائق المطلوبة من السوريين لدخول مصر

فرضت السلطات المصرية عدة إجراءات على السوريين الراغبين بدخول أراضيها منها الحصول على تأشيرة مسبقة بموافقة أمنية من سفارتها في سورية، وذلك بعدما كانت تسمح للسوريين بدخول أراضيها دون أي فيزا أو شروط.

والوثائق التي فرضتها السلطات المصرية هي، تأشيرة مسبقة بموافقة أمنية، وصورة جواز السفر "صلاحية لاتقل عن 6 شهور"، وصورة من الإقامة "صلاحية لا تقل عن 6 شهور"، صورة شخصية، ونموذج التأشيرة.

وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، بين في وقت سابق، أن قرار السلطات المصرية فرض تأشيرة دخول على السوريين موضحاً أن القرار يتعلق بالظرف الحالي والمؤقت الذي تمر به مصر، وأنه لا يؤثر بأي حال على الموقف المصري المبدئي الداعم للثورة السورية.

بدوره، قال أحد مكاتب السياحة والسفر في دمشق لـ"الاقتصادي"، والذي كان يسير رحلات برا إلى القاهرة: "توقفنا عن تسيير الرحلات لنتنظر توضيحات من السفارة المصرية وما علمناه إلى الآن أن السوريين بحاجة إلى تأشيرة دخول سعرها 30 دولار بالإضافة إلى سعر إلى تذكرة النقل برا وهي 12 ألف ليرة تذكرة البر 19500 (65 دولار)".

ويضطر العديد من المواطنين السوريين السفر إلى مصر عن طريق البر عبر الأردن لأن تكلفتها أقل من السفر جواً، حيث يبلغ سعر تذكرة السفر جواً من بيروت إلى القاهرة بين 200 و300 دولار، في حين سعر التذكرة برا يبلغ نحو 8500 ليرة للشخص الواحد.

وكان مواطنون قالوا إنهم: "يقصدون البر لأنه أرخص والسفر والحجز عن طريق مكاتب سياحية مرخصة، بمعدل رحلة كل يومين"، لافتين إلى أن "السفر يتم إلى الأردن ومن ثم إلى مصر"، مبينين أن "الانتقال من الأردن إلى مصر بالعبارة يتم بتذكرة سعرها 65 دولار تضاف للسعر الأساسي وهو 8500 ليرة للشخص الواحد، بنفس الباص".

وكانت السلطات المصرية، أعادت طائرة سورية بكامل ركابها إلى اللاذقية، بعد أن رفضت سلطات مطار القاهرة الدولي السماح لطائرة الركاب التابعة للخطوط السورية بالهبوط على الأراضي المصرية، وطلبت منها العودة بكل ركابها، بعد تطبيق إجراءات الدخول الجديدة على السوريين، التي تتضمن الحصول على تأشيرة وموافقة أمنية مسبقة من السفارة المصرية قبل وصولهم القاهرة.

كما تمت إعادة 55 سوريا آخرين وصلوا على طائرة طيران الشرق الأوسط القادمة من بيروت و39 وصلوا على رحلات طيران مختلفة، بالإضافة إلى إعادة التحذير، الذي تم إرساله لشركات الطيران، للتأكيد عليها بعدم نقل سوريين على رحلاتها لمصر، إلا بعد الحصول على تأشيرات دخول مسبقة وموافقة أمنية من السفارات والقنصليات المصرية بالخارج، مع الإشارة إلى أن التعليمات تطبق على كل السوريين ذكورا وإناثا وكل المراحل العمرية.

يشار إلى أن السلطات المصرية كانت تسمح للسوريين بدخول أراضيها بدون أي شروط، حيث يصل العشرات من المواطنين السوريين القاهرة يوميا هربا من الأحداث الجارية في سورية، ويحاول البعض السفر إلى أوروبا، فيما يسعى البعض منهم لدخول الأراضي المصرية والعيش فيها.

يشار إلى أن الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين محمد الدايري، توقع أيار الماضي، أن عدد اللاجئين والنازحين السوريين داخليا وخارجيا قد يصل لـ 9.5 مليون شخص نهاية 2013"، مشيراً إلى أن مصر تستضيف 140 ألف لاجئ سوري منهم 62 ألف لاجئ مسجلين

قرارات الحكومة اليوم: مشروع قانون الدولار و قرار بتوفير الدولار للتجار

و للمواطنين بسعر 250 ليرة

أقرت اللجنة الاقتصادية المصغرة برئاسة رئيس الحكومة وائل الحلقي على مشروع قانون تشريعي يقضي بتجريم كل من يتعامل بغير الليرة السورية عبر فرض غرامات مالية وعقوبة بالسجن تتراوح بين ثلاث الى عشرة سنوات، وذلك بهدف ردع المتلاعبين بالأسعار في السوق واستغلال حاجة المواطنين على أن يتم عرضه على الجهات المعنية ليتم إصداره أصولاً.

كما أقر نتائج اجتماع حاكم "مصرف سورية المركزي" مع شركات الصرافة اليوم بضخ حاجة السوق من الدولار مرتين اسبوعياً وبسعر بيع للتجار والمواطنين 250 ل.س للدولار.

واعتبر محلل اقتصادي لموقع "الاقتصادي" أنّ القرارات لم توضح التناقض بين مشروع قانون منع التعامل بالدولار، وقرار ضخه للبيع للتجار ولعموم المواطنين، ورجح أن يكون المقصود بمنع التعامل، هو منع الدولار أو بيع السلع بالدولار.

وأوضح حاكم "مصرف سورية المركزي" أديب ميالة، أنه تم منذ اليوم بيع قطع أجنبي بالدولار لمؤسسات الصرافة بسعر 247.50 ليرة سورية على أن تقوم هذه المؤسسات ببيعه بسعر 250 ليرة سورية، موضحاً أن هذا التدخل سيتم مرتين في الأسبوع على الأقل، وأنه يمكن للمؤسسات أن تبيع القطع الأجنبي المباع لها للمواطن للأغراض التجارية وغير التجارية ضمن إطار التعليمات المرعية، فيما أفاد الصرافون أنّ المركزي وعد ببيع الدولار بهذا السعر غداً ولم يبعه حتى الآن، خلافاً لما ذكرته وكالة "سانا" على لسان الحاكم.

وعرض ميالة مشروع قرار لتعويض المواطنين عن انخفاض القوة الشرائية لايداتهم في المصارف، مبيناً أنه سيتم مناقشة هذا المشروع مع المصارف العاملة، بعد أن تمت الموافقة المبدئية عليه من قبل اللجنة الاقتصادية المصغرة.

ونصت مقررات الاجتماع على وضع نظم وضوابط رادعة للمتلاعبين بسعر الدولار في السوق السورية، وإمكانية زيادة الدعم الحكومي لبعض المواد الغذائية من خلال توفير سلل غذائية تلبي احتياجات الأسرة السورية وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة.

وأكد الحلقي خلال الاجتماع أهمية قيام الحكومة باتخاذ إجراءات اقتصادية تؤثر إيجاباً على السوق وتحد من ارتفاع الأسعار، ووضع أسس وضوابط تلتزم الفعاليات الاقتصادية والتجارية بها واتخاذ إجراءات قانونية رادعة بحق المخالفين ومحاسبة المتلاعبين بسعر الليرة السورية في السوق.

صدور التعليمات التنفيذية لقانون زيادة الرسوم والضرائب 5% بهدف إعادة الإعمار

أصدرت "وزارة المالية" التعليمات التنفيذية لقانون إضافة نسبة 5% على تحققات الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة مدة 3 سنوات بهدف إعادة إعمار ما تم تهديمه بسبب الظروف التي تمر بها البلاد من جهة، ومن جهة أخرى تأمين الإيرادات اللازمة للمساهمة بعملية إعادة الإعمار وتوسيع قاعدة المساهمة الوطنية.

ونقلت صحيفة "تشرين" الحكومية، عن مدير عام "الهيئة العامة للضرائب والرسوم" زبير درويش، قوله إنه: "حسب التعليمات التنفيذية للقانون رقم 13 تشمل النسبة المضافة على تحققات الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة مدة 3 سنوات النسبة على ضريبة ريع العقارات وضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة وضريبة العرصات ورسم الفراغ والانتقال".

كما تشمل التسجيل العقاري ورسم رخص حيازة السلاح ورسم الري ورسم الخروج، ورسم حماية البيئة، رسوم الأمان العام، رسوم السيارات، رسم التسجيل الإضافي على السيارات ورسم انتقال حق الاستثمار، وغيرها من الرسوم المباشرة، على أن يتم استيفاء هذه الزيادة بالنسبة لمكفي الأرباح الحقيقية بدءاً من تكاليف عام 2012 حتى غاية عام 2014.

وبين درويش أنه "تستثنى من هذه الزيادة حسب درويش الضرائب المسددة عن تكاليف عام 2012 كما جاء في القانون 13 بموجب البيان أو تكاليف تصفية لسدادها قبل نفاذ هذا القانون".

كما يستثنى من هذه الزيادة مكلفو زمرة الدخل المقطوع ومكلفو ضريبة ريع العقارات والعرصات الذين قاموا بتسديد ضرائبهم عن عام 2013 بموجب البيان أو تكاليف تصفية لسدادها قبل نفاذ هذا القانون.

أما بقية مكلفي زمرة الدخل المقطوع والضرائب والرسوم المباشرة الأخرى فتخضع للزيادة بدءاً من نفاذ هذا القانون عن أعوام 2013 – 2014 – 2015.

أما بالنسبة للضرائب والرسوم غير المباشرة كرسوم كتاب العدل والرسوم القضائية ورسم الإنفاق الاستهلاكي ورسم الطابع، ورسم الصيد البري والبحري، ورسم حصر التبغ، رسوم التجارة الخارجية، حصيلة حماية الملكية التجارية والصناعية، ضريبة المواد المشتعلة، رسوم جمركية، رسوم الإحصاء، رسوم المعادن والمقالع، والرسوم الفحصية، وبقية الضرائب والرسوم غير المباشرة، فإنها تخضع للإضافة المذكورة عن أعوام 2013 – 2014 – 2015 بدءاً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

وحسب القانون، أوضح درويش أن "الإضافة لا تطبق على ضريبة الرواتب والأجور كما لا تطبق على رسم مقطوعية الكهرباء المنصوص عليها بالمرسوم التشريعي رقم 18 لعام 2010 كما لا تطبق هذه الإضافة على الضرائب والرسوم المباشرة الأخرى وغير المباشرة المسددة قبل نفاذ هذا القانون".

ونذكر منها ضرائب المنشآت السياحية المعددة بالمادة 6 من المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 وضرائب القانون 60 لعام 2004، ضريبة القانون 41 لعام 2005، ضريبة دخل غير المقيمين المنصوص عليها في الباب الثالث من القانون 24 لعام 2003 وتعديلاته، ضريبة عقود الإيجار المنظمة وفق أحكام القانون رقم 10 لعام 2006 والمفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 52 لعام 2006 وتعديلاته".

أما بالنسبة بما يتعلق بإضافة نسبة 10% على ضريبة ريع العقارات والعرضات، حددت التعليمات التنفيذية أن "الإضافة ستشمل الضريبة النافذة بدءاً من تكاليف عام 2014 وما بعد وذلك من دون المساس بالقيم المالية للعقارات والعرضات لما لها من منعكسات على العديد من القوانين والأنظمة النافذة".

مع الإشارة إلى أنه في حال تغيير أوصاف العقارات فإن هذا لا يمنع إعادة التقدير وتعديل القيم المالية في ضوء تغيير الأوصاف والوقائع، أما بالنسبة للعقارات التي تقدر بعد نفاذ أحكام هذا القانون فيتم تقديرها وفق الأسس والقواعد النافذة على أن تضاف النسبة البالغة 10% على الضريبة الناتجة عن تطبيق النسب والشرائح القانونية النافذة بدءاً من تكاليف عام 2014 وما بعد.

ووصف درويش القانون أنه "حجر أساس يؤسس لمشروع وطني بامتياز يقوم على مبدأ التكافل والتشاركية بين المواطنين السوريين لجهة تقاسم الأعباء التي خلفتها الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد، وهو لن يشكل عبئاً على المواطنين لأنه استثنى التحققات الضريبية التي تلامس حياة المواطنين بشكل مباشر منها، وضريبة الرواتب والأجور للقطاعين العام والخاص".

وأضاف أن "أي موارد ستحصل وفق القانون 13 الذي أقر الزيادة ستحول إلى فقرة تحت عنوان المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار المحدثة بموجب المادة الثانية من القانون في جدول إيرادات الموازنة العامة للدولة ستصرف على دعم إعادة إصلاح وبناء ما تخرّب، كذلك دعم توطين الأسر المهجرة".

يشار إلى أن مجلس الشعب أقر نهاية الشهر الماضي، مشروع قانون يقضي بإضافة نسبة 5% على تحققات الضرائب والرسوم المباشرة والضرائب والرسوم غير المباشرة لمدة 3 سنوات تسمى "المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار"، ومشروع قانون إخضاع المكلفين بضريبة ريع العقارات والعرضات على أساس إضافة نسبة 10% إلى الضريبة النافذة بدءاً من تكاليف عام 2014 وما بعد.

الذهب ودولار السوق في سورية اليوم يسجلان رقما تاريخياً يجمد الأسواق

وصل سعر الذهب اليوم إلى 8500 ليرة سورية للغرام الـ21، وسعر 7286 ليرة سورية للغرام الـ18 مرتفعاً 600 ليرة عن يوم السبت الماضي، بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء حيث قفز 10 ليرات عن صباح أمس محققاً سعر 240 ليرة للمبيع وسعر 235 ليرة للشراء، كما وصل السعر لدى بعض تجار السوق إلى 250 مع جمود حركة البيع.

وكان غرام الذهب حقق يوم السبت الماضي، سعر 7900 ليرة للغرام الـ21 وسعر 6771 ليرة للغرام الـ81.

وكان رئيس "الجمعية الحرفية للصاغة والمجوهرات في دمشق" غسان جزماتي: بين الشهر الجاري، أن سعر الذهب الحالي يعتبر السعر الأعلى في تاريخ الذهب في سورية، وأن ارتفاع أسعار الذهب محلياً يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء، لجهة الجنون الذي أصابه بعد ثبات شبه أفقي لمدة لا تقل عن أسبوعين اثنين.

وذكر أصحاب ورشات صناعة ذهب في دمشق مؤخراً، أن العديد من السوريين الذين يرغبون بالزواج لجؤوا في الآونة الأخيرة إلى شراء الذهب من عيار الـ12، كبديل لعيار الـ21 والـ18، خاصة بعد الارتفاع الكبير لسعر الذهب، مشيرين إلى أن الذهب البرازيلي والمجوهرات التقليدية أصبح أحد البدائل بالنسبة للمتزوجين أيضاً في هذه الأحداث.

يشار إلى أن رئيس "الجمعية الحرفية للصاغة والمجوهرات" غسان جزماتي كان قال إن: "الجمعية ستصدر ليرة ذهبية سورية من عيار 21 قيراط بوزن 8 غرامات ذهبية، ينقش على وجهها الأول شعار الجمهورية العربية السورية وهو النسر باسط الجناحين، في حين سيتضمن الوجه الثاني لهذه الليرة نقشا يوضح التالف والتعاوض الذي يسود المجتمع السوري".

ويأتي ارتفاع سعر الذهب بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء حيث حقق سعر 240 ليرة للمبيع و235 ليرة للشراء وسط توقف حركة البيع، مرتفعاً 10 ليرات عن صباح أمس الأحد حيث كان حقق سعر 230 ليرة للمبيع و228 ليرة للشراء.

وقال أحد التجار في السوق لـ"الاقتصادي"، إن: "ارتفاع سعر الدولار يأتي مع توقف حركة البيع"، مشيراً إلى "عدم تواجد الدولار في السوق".

بدوره، قال أحد مدراء شركات الصرافة للموقع، إنه: "عندما تريد شركات الصرافة إيصال الحوالات التي تصلها بالدولار للزبائن تطلب من البنوك المال، لكن البنوك تقول للشركات إنها لا تملك الدولار وتعطيهم مكانه يورو، وهذا الأمر لا يقبله الزبائن الذين يقولون نريد المال بالدولار كما تم تحويله لنا".

و كان سعر الدولار في السوق السوداء قفز 18 الشهر الماضي إلى سعر 205 ليرات للمبيع و199 ليرة للشراء، ومالبث أن انخفض 15 ليرة ليعود إلى الارتفاع مجددا تدريجيا حتى وصل إلى سعره الحالي.

وأثر ارتفاع سعر الدولار في السوق على أسعار مختلف المواد والسلع في الأسواق بالإضافة إلى أسعار الذهب التي ارتفعت إلى درجة غير مسبوقه في سورية، مألزم العديد من أصحاب الأعمال في البلاد إلى رفع رواتب عمالهم، كما صدر مؤخرا مرسوم تشريعي يقضي بزيادة رواتب الموظفين والعسكريين والمتقاعدين.

وتوقعت صحيفة رسمية أمس، أن يصل سعر الدولار إلى 250 ليرة مع بداية شهر رمضان.

وكان حاكم "مصرف سورية المركزي" أديب ميالة طلب من المواطن أن "يتحلى بالصبر والسلوان والتحمل، والابتعاد عن فكرة أن هناك انهيار لليرة لأن الانهيار يعني النهاية وبالتالي استبدال الانهيار بتراجع في سعر صرف الليرة لان استدام مصطلح الانهيار له وقع صعب"، مبينا أن "معدل التضخم في سورية وصل إلى 45% بداية 2013".

وألقى النائب الاقتصادي قذري جميل في معرض رده على استجواب أعضاء "مجلس الشعب"، بالمسؤولية على حاكم "مصرف سورية المركزي"، كجهة منفذة للقرارات الحكومية ذات العلاقة بسعر الصرف.

يشار إلى أن نشرة لـ"مجلس الوزراء"، كانت كشفت أن سعر صرف الليرة وسطيا مقابل الدولار تراجع في الربع الرابع للعام 2012 إلى حوالي 71.29 ليرة، مشيرة إلى أن انكماش الاقتصاد السوري قلل الطلب على السلع المستوردة.